

ملخص

إن مدرستنا اليوم هي ورش مفتوح. ولأنها تهتم مصير ستة ملايين من أبناء بلادنا، وتمثل المحدد الأكثر حسما في توجيه مسار الفرد، وتستأثر بحصة مهمة من الموارد المالية الوطنية، ولأن تدبيرها القويم يعتبر شرطا ضروريا لتحقيق تنمية بشرية عالية؛ فإنها تقع غالبا في صميم كل الآمال، وتشكل محط إحساس بالإحباط، أحيانا. لكنها تظل دائما ماثرا تساؤلات مشروعة.

فالأسر اليوم، ومعها المتعلمون والفاعلون التربويون، يطرحون أسئلة لا مناص من تقديم أجوبة عنها، في عالم تحتم فيه التنافسية يوما بعد يوم؛ عالم أضحت فيه مردودية البلدان مرتبطة ارتباطا وثيقا بأداء منظوماتها التربوية، وأصبح فيه البحث عن الكفاءات يتجاوز الحدود الجغرافية، وأضحت فيه سيادة اقتصاد المعرفة أمرا واقعا. فهل ما تزال مدرستنا تضطلع بدورها في تعليم أبناء بلادنا، على النحو الأمثل، بإكسابهم المعارف والكفايات الأساسية، التي تؤمن نجاحهم في الحياة؟ هل تربي المدرسة أجيالا قادرة على الإسهام في ترسيخ مجتمع مواطن؟ هل تُعدّ الافراد لولوج الحياة المهنية على أكمل وجه، كل بحسب مؤهلاته؟ هل تنجح فعلا في لعب دورها، بوصفها فضاء لتكافؤ الفرص وتعميم المعرفة؟

كل هذه التساؤلات، وعديد غيرها، أسهمت في إذكاء نقاش إيجابي حول مستقبل مدرستنا، مجسدة بذلك تزايد الاهتمام بالحالة الراهنة للمنظومة. وحتى يتحول هذا الاهتمام إلى تعبئة شاملة وفعالة حول المدرسة، ويكون مبنيا على أسس متينة ووقائع موثوقة، فإن المجلس الأعلى للتعليم يعرض نظريته حول المدرسة، في صيغة مقتضبة تلخص المحاور الأساسية لتقريره السنوي الأول عن حالة المنظومة وفاقها.

تتوخى هذه المساهمة حول المدرسة المغربية تقديم تشخيص للمنظومة بين الإنجازات الفعلية التي أحرزتها، والتعثرات التي ما تزال قائمة. وتحاول، بالأساس، الوقوف على الاختلالات الكبرى التي تعوق تطور المنظومة، والتي من شأن إيجاد حلول ناجعة لها أن يكون له وقع فعلي على باقي الإصلاحات التي انخرطت فيها بلادنا، منذ سنوات. كما تقترح هذه المساهمة ملاءمة المقاربة المتبعة لتدبير إصلاح المنظومة، بالاستناد إلى مبادئ جديدة للتطبيق، والتركيز على أولويات دقيقة، وبناء تعاهد ثقة، كفيل بالسير نحو أفق جديد للمدرسة المغربية.

1. نتائج واعدة حققتها المدرسة المغربية، رغم وجود بعض الاختلالات

على الرغم من بعض الاختلالات، الناتجة عن عقود من التردد والتقلبات في الخيارات التربوية الاستراتيجية؛ فإن مدرستنا نجحت، مع ذلك، في التغلب على الكثير من النقائص، التي ظلت تتخللها. وتتجسد هذه النجاحات، التي غالبا ما تكون بارزة من الناحية الكمية، والتي أرسدت للبنات الكفيلة بالتوجه نحو ورش الرفع من الجودة، في مجالات أساسية، تهتم: تحديث الإطار

القانوني والمؤسستي للمدرسة ؛ تعميم ولوج التربية ؛ تطوير الموارد ؛ التجديد البيداغوجي ؛ وإرساء لبنات حكمة جديدة للمنظومة.

وهكذا، فقد اقتربت المنظومة من رفع رهان تعميم التعليم. ولم يكن تحقيق هذا الهدف بالأمر الهين، بالنظر إلى المسار السابق للمنظومة : فقد بلغت نسبة التمدرس في سلك التعليم الابتدائي 94% خلال الموسم الدراسي 2006-2007. ويوجد اليوم، ما يفوق مليون طفل إضافي بالمدرسة، مقارنة بالموسم الدراسي 2000-2001، كما أن أعداد المسجلين بالثانوي الإعدادي والتأهيلي تطورت بنسبة 40% في نفس الفترة. ونجحت المنظومة أيضا في رفع رهان المساواة، بما أن التعميم واكبه تقدم ملحوظ في تقليص الفوارق في ولوج التربية ؛ بحيث أضحت اليوم نسبة تمدرس الفتيات القرويات تقارب عتبة التكافؤ بين الجنسين. كما تقلص التباين بين المجالين القروي والحضري، بارتفاع نسبة تمدرس الفتيان بالوسط القروي، بما يكاد يعادل نفس النسبة المسجلة بالوسط الحضري.

وقد واكب تعميم التمدرس ودمقرطة التربية تطور في الموارد البشرية والمادية والمالية المخصصة للمنظومة، حيث تم إحداث 7000 منصب شغل صافي إضافي للتدريس. وهو ما أسهم نسبيا في الرفع من التأطير. كما تزايد عدد المدارس الابتدائية بـ 1000 وحدة مدرسية منذ سنة 2000. وبالنسبة لقطاع التكوين المهني، فقد تم رفع العرض التكويني وتنويع مسالكه وملاءمتها، على نحو يستجيب لتزايد الطلب، سواء من طرف المتدربين أو المشغلين، مما أدى إلى مضاعفة عدد المتدربين في غضون السنوات السبع المنصرمة. علاوة على ذلك، عرفت ميزانية الدولة المرصودة لقطاع التربية والتكوين زيادات مطردة منذ سنة 2000، ليصل حجم التحملات العمومية إلى ما يفوق 37 مليار درهم سنة 2008.

وقد شهدت الجوانب البيداغوجية بدورها تطورات ملحوظة ؛ حيث تمت مراجعة المناهج والبرامج بمختلف أسلاك التعليم المدرسي، وكذا صياغة معينات ديداكتيكية جديدة، واعتماد الكتاب المدرسي المتعدد، وإدماج مواد تعليمية جديدة، وإدراج تدريس الأمازيغية في التعليم الابتدائي. كما تمت إعادة التنظيم البيداغوجي، وإلصاق ربط التعليم الإعدادي بالثانوي، وإرساء جذوع مشتركة في السنة الأولى من الثانوي التأهيلي. وعلى مستوى التعليم العالي، تم إرساء الهندسة البيداغوجية الجديدة وإحداث عدد من المسالك والتكوينات، مما سمح بتحقيق المزيد من المرونة والملاءمة مع الخيارات الفردية للطلبة في مساراتهم الجامعية، ومع متطلبات الاقتصاد الوطني.

إلى جانب ذلك، نجحت المنظومة في إرساء لبنات حكمة جديدة لامتمركزة، وذلك في اتجاه ملاءمة أفضل للحاجات الجهوية والمحلية، واستجابة أنجع للمشاكل على صعيد المؤسسات التعليمية، وفسح المجال أمام إطلاق المبادرات على مختلف المستويات. وقد تجسد هذا التوجه الجديد، على الخصوص، في نقل بعض الصلاحيات المتعلقة بالتخطيط وبتدبير الموارد البشرية، والتمويل، وتتبع سير المؤسسات التعليمية إلى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين. واتسع هذا النهج ليشمل الجامعات، التي أضحت تتمتع، بدورها، باستقلالية أكبر على المستويات البيداغوجية والأكاديمية

والإدارية والمالية. وبالفعل، فإن الجامعة المغربية اليوم تحظى بوضع متميز يخول لها حرية واسعة في صياغة عرضها التربوي، ولاسيما إحداث مسالك وتكوينات جديدة، وتنويع مصادر التمويل.

2. تعثرات حقيقية ما تزال قائمة

لقد مكن الإصلاح من إرساء لبنات نموذج بيداغوجي جديد في السنوات الأخيرة. وأبانت المنظومة، والفاعلون فيها، عن قدرة حقيقية على تعبئة إمكانات هامة للمضي قدما في ورش الإصلاح، وتعزيز البنيات التحتية التربوية، ووضع هيكل مؤسساتية وتنظيمية واعدة في مسار تحديث المدرسة.

وعلى الرغم من هذه المكتسبات الأكيدة، فلا أحد يمكنه اليوم أن يتجاهل اختلالات منظومتنا التربوية الناتجة، بالاساس، عن عدد من الإصلاحات المجهضة قبل أوانها، أو المطبقة على نحو انتقائي، وعن تقاطب إيديولوجي طالما رجح كفة اعتبارات ظرفية خاصة، على حساب مصلحة المتعلمين.

فكثير من الأطفال ما يزالون يغادرون المدرسة دون مؤهلات، كما هو الشأن بالنسبة لما يناهز 400000 تلميذ انقطعوا عن الدراسة في السنة الماضية، أكثر من نصفهم في سلك التعليم الابتدائي؛ نتيجة للظروف السوسيو-اقتصادية لاسر المتعلمين، أساسا. ينضاف إلى ذلك أن نصف جماعاتنا القروية فقط تتوافر على إعدادية واحدة.

وتبقى ظاهرة التكرار، التي تغذي صفوف المنقطعين عن الدراسة، مصير قرابة كل تلميذ من أصل خمسة في السلك الابتدائي. أما الامية فما تزال نسبها مرتفعة، تحول دون استفادة اقتصادنا ومجتمعنا من طاقات هي في أمس الحاجة إلى اكتشافها. من ناحية أخرى، يبقى تعميم التعليم الإلوي جد محدود، وتظل جودة عرض التربية ما قبل المدرسية حكرا، في الغالب، على بعض الاسر. والحقيقة أن مدرستنا لم ترق بعد إلى أن تصبح مؤسسة للاندماج بفرص متكافئة.

علاوة على ذلك، ما تزال عدة نقائص بيداغوجية وتنظيمية قائمة؛ فجودة التعلّمات الأساسية، (القراءة، الكتابة، الحساب، والتحكم اللغوي)، وطرائق التدريس، والمعينات الديداكتيكية تظل محدودة بالنسبة للتلاميذ الذين يتمكنون من البقاء في المنظومة. وكمثال على ذلك ضعف التحكم في اللغات، مع نسبة هامة من التلاميذ الذين لا يتقنون لغة التدريس (العربية)، على الرغم من استفادتهم من 3800 ساعة من تعلم اللغة العربية على امتداد مراحل التعليم الإلزامي.

أما التوجيه المدرسي فإنه يؤدي، في كثير من الأحيان، إلى تغليب كفة الشعب الأدبية على حساب الشعب العلمية. كما أن محدودية ملاءمة كفايات بعض الخريجين لمتطلبات الحياة المهنية ما فتئت تغذي معدل العاطلين من حاملي الشواهد. وبالنسبة لدرسينا وأساتذتنا، فإنهم لا يحظون بالتكوين والدعم الكافيين، للقيام بالمهام المنوطة بهم على الوجه الأمثل.

3. بعض المحددات المفسرة لأهم اختلالات المنظومة

إن الاختلالات سالفة الذكر، ما هي إلا أعراض لإشكاليات أعمق تستدعي الانكباب عليها ؛ ذلك أن الإصلاح المستديم لمدرستنا يتطلب، أولاً وقبل كل شيء، تشخيص الاختلالات المعيقة لسير منظومتنا، والتي سيكون لمعالجتها بالتأكيد أثر إيجابي على مجموع الإصلاحات الجارية. وتتلخص أهم هذه الاختلالات فيما يلي :

- إشكالية الحكامة على مختلف المستويات : على الرغم من نهج نموذج للحكامة أكثر مرونة وبصلاحيات أوسع على مستوى الأكاديميات الجهوية، فإن المنظومة لم تتمكن بعد من فتح بعض الأوراش الصعبة، من قبيل إرساء آليات لتقويم الفاعلين فيها وترسيخ مسؤولياتهم، بما يمكن من حفز الجميع على بدل المزيد من الجهود لتحسين أدائها. كما تحتاج المنظومة أيضاً إلى ترسيخ آليات ملائمة للقيادة والضبط، وإلى تطوير هياكل التدبير على مستوى الأكاديميات والمؤسسات التعليمية ؛ ذلك أن من مكامن ضعف آليات قيادة المنظومة كذلك، عدم توافرها على نظام شامل وفعال للإعلام يتسم بالانسجام، والتحيين المستمر والاستجابة المنتظمة لمتطلبات التدبير والتقويم والقيادة، ضمن رؤية مندمجة تقوم على التنسيق والمعيرة بين مختلف قطاعات التربية والتكوين.

في ارتباط بذلك، فإن التخطيط العمودي، من قمة المنظومة إلى قاعدتها، وتضخم الهياكل، قد يفضيان إلى تكريس نهج متفرق وتجزئي للإصلاحات، وإلى إهدار للموارد، كما هو الشأن بالنسبة للإصلاح البيداغوجي، الذي لم يواكبه تكوين ملائم للمدرسين، أو أيضاً بناء مؤسسات دون تزويدها بالتجهيزات الأساسية.

- ظروف مزاولة مهنة التدريس وانخراط المدرسين : يبدو أن درجة التزام المدرسين وتعبئتهم وانخراطهم في الإصلاح التربوي تظل متباينة وغير كافية، بالنظر إلى الدور الحاسم لهؤلاء الفاعلين في الارتقاء بالمدرسة. والواقع أن هذا الانخراط المحدود يترتب عنه أثر سلبي على أداء المنظومة، ولاسيما على جودة التعليمات والقدرة على الاحتفاظ بالمتعلمين. يعود ذلك بالدرجة الأولى، إلى النقص المسجل في تكوين وتأطير المدرسين، الذين يضطلعون بمهمة ما فتئت تزداد صعوبة وتعقيداً ؛ ذلك أن المدرسين يواجهون اليوم ظروف عمل صعبة، لا يتم إعدادهم دائماً للتكيف معها. هذا فضلاً عن أن ضعف آليات التقويم والمساءلة، والتدبير المبني على النتائج، يؤدي إلى نوع من الحيف إزاء المدرسين الأحسن أداء، في مقابل عدم محاسبة المسؤولين عن الإخفاقات والنقائص.

- نموذج بيداغوجي أمام صعوبات الملاءمة والتطبيق : إذا كانت المنظومة قد باشرت بنجاح العديد من الإصلاحات البيداغوجية والهيكلية، وارتست أقطاباً للامتياز، من قبيل المعاهد العليا المتخصصة، وعدد من الثانويات التأهيلية الجيدة، ونظام ناجع للتكوين المهني... فإن المدرسة والجامعة ما تزالان لم تتمكننا بعد من توفير تعليم وتكوين بطرائق ومضامين وظروف عمل، في مستوى المعايير المتعارف عليها في هذا الشأن. ومن بين الأمثلة على صعوبات ملاءمة

وتطبيق النموذج البيداغوجي الواقع الحالي لتدريس اللغات ؛ حيث إن المنظومة لم تنجح بعد في تمكين المتعلمين من التحكم في الكفايات اللغوية. ينطبق ذلك على محدودية إتقان استعمال المتعلمين للغة العربية، التي ظل مجال استعمالها الفعلي ضيقا للغاية، لبلوغ مستوى جيد من الإتقان. ثم إن إدراج تدريس الامازيغية في المنظومة التربوية يظل في حد ذاته حديثا ومحدودا ؛ مما يجعل من مسألة تقويمه امرا مبكرا. كما ينطبق ذلك على تعلم اللغات الاجنبية، التي يعد التحكم في استعمالها مفتاحا ضروريا للاندماج في المجتمع الحديث والعالم المهني العصري.

- الموارد المالية وإشكالية توزيعها : على الرغم من أن الموارد المرصودة للمنظومة عرفت ارتفاعا ملحوظا في السنوات الاخيرة، فإن الإنفاق التربوي، بحسب كل تلميذ، يظل جد محدود، لا يتعدى نصف حجم الإنفاق بالبلدان المماثلة. كما ان الموارد المرصودة ينقصها التوزيع الامثل، وتخصص اعتمادات اقل لمشاريع تطوير وصيانة الشبكة المدرسية والرفع من جودة التربية والتكوين. والنتيجة هي أن الاستثمارات تبقى جد محدودة في الارتقاء بالعملية البيداغوجية داخل الفصل الدراسي (معينات ديداكتيكية، تكوين المدرسين، التجهيزات الاساسية). والى جانب هذه النقائص، يظل تنوع موارد تمويل المنظومة جد محدود ؛ حيث إن الدولة ما تزال تتحمل القسط الأكبر من التمويل، في حين تظل مساهمة الجماعات المحلية وقطاع التعليم الخاص جد محدودة.

- ضعف التعبئة حول المدرسة : يبدو أن انخراط الأسرة التربوية في سيرورة حياة المدرسة ما فتئ يعرف تراجعاً، في الوقت الذي تتزايد فيه حدة الصعوبات التي تعاني منها المؤسسة التعليمية، مغذية بذلك الحلقة المفرغة لضعف التعبئة ونقص الجودة. في هذا الصدد، يسائل بعض الآباء والاسر أداء المدرسة، وقيمة الشواهد التي تمنحها، في تأمين مستقبل أبنائهم، ولاسيما بالنظر إلى النسبة المرتفعة لبطالة الخريجين. ومن تجليات ضعف التعبئة كذلك، كون بعض الاسر، ولعوامل متعددة، لا تقوم بدورها في تتبع المسار الدراسي لابنائها، خصوصا في المحطات الحاسمة من هذا المسار.

للمنظومة بالتأكيد جانب من المسؤولية في تراجع التعبئة، بالنظر إلى ضعف الجهود المبذولة لتقوية جاذبية المدرسة، وتنظيم حوار مستمر مع آباء واولياء التلاميذ، وملاءمة العرض التربوي للظروف الاجتماعية والاقتصادية للاسر وللخصوصيات المحلية، ومنح فرصة ثانية للاطفال المنقطعين عن الدراسة. كذلك، فإن غياب ريادة قوية تمكن من التحسيس بمشاكل المدرسة وحفز مختلف المتدخلين للمساهمة في حل مشاكلها، يحرم المدرسة من تلاقي مختلف الإرادات التي من شأنها السهر على السير الامثل لها ودعم إدارتها التربوية. وفي الواقع، فإن المدرسة في أمس الحاجة إلى دعم فعلي يمكنها من الارتقاء بظروف التدريس والتعلم والتخفيف من عبئ المشاكل التي تعترضها، ولاسيما تلك الخارجة عن مسؤوليتها، وما احوجها كذلك إلى اهتمام ومساعدة الاوساط الفكرية والإعلامية والسياسية بالبلاد.

4. ما هي مداخل العمل من أجل إنجاح مدرسة للجميع؟

في ضوء تشخيص مكانم الخلل، واستخلاص الدروس، يتعين اليوم الانتقال إلى الفعل، باتخاذ التدابير اللازمة لإعطاء نفس جديد للإصلاح؛ ذلك أن الشروط تعد مواتية اليوم للانخراط بكل حزم وإرادة في مرحلة جديدة لإعادة تأهيل مدرستنا؛ مرحلة كفيلة بتجسيد آثار الإصلاح في عمق الفصل الدراسي والمؤسسة التعليمية، وكسب رهان الجودة، وإحراز نتائج ملموسة، يكون وقعها مباشرا على المتعلمين. لتحقيق هذه الغاية، يتعين ملاءمة المقاربة المعتمدة في تدبير قضايا المدرسة، بالعمل على التحديد الدقيق لمهامها، وبالارتكاز على منطق جديد في التطبيق، وعلى مبادئ موجهة واضحة ومعلنة.

في هذا الصدد، يتعين اليوم تحديد مهمة المدرسة المغربية، على نحو يجعلها تشكل أفقا مشتركا لمختلف المعنيين بالشأن التربوي، وذلك بتزويد مواطني الغد بالمعارف والكفايات والقدرات الاجتماعية الأساسية، التي من شأنها أن تتيح لهم النجاح في مشروع حياتهم، تبعا لاختياراتهم الشخصية. من هذا المنطلق، تركز مهمة المدرسة على تعليم المعارف والكفايات الأساسية للمتعلمين حتى يتمكنوا من تحقيق طموحاتهم الفردية، وذلك بضمان اكتساب المعارف التي تهدف إلى تنشئة المتعلم وإعداده للحياة العملية؛ تلك هي الأهداف التي يمكن، على أساسها، مساءلة المدرسة والحكم عليها.

في ارتباط بملاءمة المقاربة، ينبغي اعتماد منطق جديد لتطبيق الإصلاح، يقوم على المشاريع والنتائج، لا على المراسم والقرارات العمودية. ومن شأن هذه المقاربة العملية، إذا ما تم اختبارها بدقة، وتقويم آثارها وتعميمها، أن تساعد على القيام باستدراكات وإحداث تغييرات عميقة ومستدامة للمنظومة، تركز، بالأساس، على خمسة مبادئ موجهة:

- إعادة تركيز الاهتمام على التعليم الإلزامي؛ وذلك بمحورة الجهود على أسلاك هذا التعليم، عبر متابعة خاصة للأجيال المقبلة التي تلج المنظومة التربوية للمرة الأولى، انطلاقا من الدخول المدرسي المقبل؛
- التطبيق المنهجي للمقاربة التصاعديّة في التخطيط وفي رصد الموارد؛ من خلال تحديد الأهداف بالانطلاق من المستوى المحلي، أي من الجماعات المحلية، مع الترسخ الفعلي لمسؤولية المديرين المحليين للمنظومة، وفق مهام محددة؛
- جعل المتعلم واحتياجاته في قلب الإصلاح؛ باستهداف الفصل الدراسي، (التخفيف من الاكتظاظ، ودعم التلاميذ)، وإرساء اليات لتتبع توفر الشروط البيداغوجية الأساسية، (المدرسون، وسائل العمل، الكتب...)
- إزالة الإكراهات الخارجة عن مسؤولية المدرسة؛ حيث إن التصدي لأهم العوائق أمام تحقيق مردودية جيدة، (حالة البنائات، المشاكل الاجتماعية للتلاميذ، السلوكات اللامدنية)، من شأنه أن يمكن المدرسة من الاضطلاع بمهمتها على الوجه الأمثل.
- رصد الموارد اللازمة لتحقيق الجودة المطلوبة.

5. ثلاثة فضاءات ذات أولوية للعمل

1.5. جبهة تكافؤ الفرص، بالتفعيل الحقيقي لإلزامية تعليم جميع الأطفال المغاربة إلى غاية بلوغهم 15 سنة من العمر

يتمثل الرهان الحالي في رفع تحدي ديمقراطية التعليم بالحفاظ على التلاميذ في المدرسة، لأكبر مدة ممكنة. يتطلب تحقيق هذا الهدف إنجاز مشاريع تخص الاسلاك الثلاثة للتعليم الإلزامي :

- التدخل على مستوى التعليم الابتدائي : من خلال بلوغ هدفين اثنين : التعميم التام للتمدرس، وتحسين معدل الاحتفاظ بالتلاميذ في المنظومة. يظل تحقيق هذين الهدفين رهينا بتنوع العرض التربوي والرفع من جودته، في مدرسة متعددة الاساليب، مع تشجيع الأنشطة التربوية والثقافية والرياضية المندمجة، والعناية بالتعلمين ذوي الحاجات الخاصة، وكذا بالتركيز على المعارف الأساسية (القراءة والكتابة والحساب)، عبر نهج مقارنة بيداغوجية تراعي حاجات وخصوصيات كل متعلم على حدة، وتعزيز الدعم التربوي، بوصفه أنجع بديل للتكرار.

- التدخل على مستوى التعليم الإعدادي : تمر دينامية هذه الحلقة الحاسمة من المنظومة، عبر توطيد دور المدرسة الإعدادية في ترسيخ المعارف والكفايات الأساسية، وتنمية استقلالية التلاميذ، في إطار إعدادهم لممارسة مواظنتهم، وتمكينهم من اكتشاف مهاراتهم الفردية. ويمكن تحقيق هذه الأهداف بتعزيز تاطير الإعداديات، والانخراط في برامج جريئة لتوسيعها وتجديدها، والرفع من نسبة تغطيتها بالوسط القروي، وإعادة الاعتبار لدبلوم التعليم الإعدادي.

- التدخل على مستوى التعليم الأولي : يمكن أن تنتظم المبادرات اللازمة لتأخذها في هذا الشأن حول هدفين اثنين : إرساء مفهوم بيداغوجي جديد لتعليم أولي عصري، يراعي هويتنا الوطنية وخصوصياتنا الثقافية ؛ وإنجاز مشاريع رائدة، يتم على أساسها اختبار هذا المفهوم الجديد، في اتجاه العمل على تعميمه تدريجيا إلى غاية 2015.

2.5. جبهة استقلالية الجامعة والامتياز في التعليم ما بعد الإلزامي وفي التكوين المهني

إن الثانويات التأهيلية، التي من المنتظر أن تستقبل أعدادا متزايدة من الشباب المغاربة، في حاجة إلى إعدادها لرفع حصتها من التحدي التربوي. وذلك، بإعطائها استقلالية أوسع، ومدتها بوسائل عمل تخول لها الانخراط في برامج تربوية أكثر تنوعا. ومن شأن جودة وتنوع هذه المشاريع أن يعزز تطور الثانويات التأهيلية المغربية، في اتجاه البحث المستمر عن الابتكار والامتياز. ومن بين المبادرات الواعدة في هذا الشأن، إرساء ثانويات مرجعية، وإحداث شعب متخصصة في المهن أو الرياضة أو اللغات...

أما على مستوى التعليم العالي، فإن تطوير الجامعة يستدعي تعميق استقلاليتها من خلال ثلاثة مناح: أولها استثمار كل الإمكانيات التي ينص عليها القانون رقم 00-01، والارتقاء باليات الحكامة الجيدة، واستكشاف فضاءات جديدة للاستقلالية، في اتجاه جامعة أكثر إنتاجية، تكون في مستوى رهانات التنافسية الدولية، وذلك، بناء على مشاريع يتم تقويمها، في إطار علاقة تعاقدية مع الدولة.

في هذا الصدد، تنتظر الجامعة المغربية تحديات كبرى ترتبط بتطوير البحث العلمي والابتكار، بوصفها قاطرة للنمو الاقتصادي والتنمية. وهو خيار ضروري، وليس مجرد ترف فكري، وإن تعلق الأمر بمجتمع يعاني من نسبة عالية من الأمية، ومن ضعف جودة التعليم الأساسي. لذا، تظل تنمية البحث العلمي هدفا في متناول بلد كالمغرب؛ وذلك بالعمل على ثلاث اتجاهات أساسية:

- توسيع القاعدة العلمية للبلاد، من خلال تعبئة المزيد من الباحثين المغاربة، داخل الوطن وخارجه، بل وتعبئة الباحثين الأجانب أيضا، عبر محفزات علمية ومادية، حول مشاريع وطنية للبحث العلمي.
- مد القنوات والجسور مع المراكز العالمية للابتكار العلمي، ومواكبة حركية الكفاءات العلمية والتقنية عبر مختلف أرجاء العالم، بإبرام شراكات ذات قيمة مضافة عالية مع مراكز البحث الدولية، على أساس مبدأ الفائدة المتبادلة.
- توطيد أو إطلاق مبادرات موجهة للبحث والابتكار، تستهدف مجالات محددة وذات قيمة مضافة، بالتعاون مع النسيج المقاوطني، من قبيل البيوتكنولوجيا والنانوتكنولوجيا، والاقتصاد الرقمي، والطاقات المتجددة والصحة والبيئة... وتسهيلها عن طريق آليات تشجيعية من قبيل: تدابير ضريبية ملائمة، عقود برامج، رأس مال مخاطر، حاضنات للمقاولات داخل المؤسسات الجامعية...

3.5. جبهة القضايا الأفقية

يتعلق الأمر بالقضايا التي ما فتئت معالجتها تتأجل إلى اليوم. وهي قضايا من شأن إيجاد حلول ملائمة لها، أن يكون له أثر حاسم على جودة المنظومة، وتهم، أساسا:

- انخراط المدرسين وتثمين مهنتهم: وذلك بحفز المدرسين، وترسيخ مسؤوليتهم وتدقيق مهامهم في اتجاه مهنتها، باعتبارهم الفاعل الأساسي في إنجاح العملية التربوية. وتمثل الإجراءات اللازم اتخاذها في هذا الشأن في بلورة تعاقد للثقة بين المدرس والمدرسة، بتقديم أجوبة جديدة لمشاكل الغياب غير المبرر والدروس الخصوصية المؤدى عنها، واستعمال القطاع الخاص لمدرسي القطاع العمومي.
- الحكامة القائمة على ترسيخ المسؤولية: إن اللاتمركز، وتوضيح المسؤوليات وتدقيقها، وتعميم ثقافة وآليات التقويم، تعد مقومات ضرورية لإرساء نظام لقيادة المنظومة، يقوم على ترسيخ

المسؤوليات لدى الفاعلين فيها. ويتمثل الهدف في إعادة تنظيم المنظومة التربوية في إطار مؤسسات متوسطة الحجم، تسمح بالمعالجة الناجعة للمشاكل. وتتمثل الخطوة الأولى في الاتجاه نحو لتمرکز ترابي ووظيفي، يتيح تحويل الاستقلالية الإدارية والبيداغوجية للمؤسسات التعليمية، مع احتفاظ الإدارة المركزية بتدبير الجوانب الاستراتيجية المرتبطة بتوزيع الموارد، وتحديد التصورات المتعلقة بالمناهج والبرامج، والتنشيط، والتقييم، في حين تمنح للمؤسسات المزيد من الموارد، بإدارة تربوية ومجالس للمؤسسات أكثر نجاعة وفعالية.

أما الخطوة الثانية، فتتمثل في نهج لامركزية تهدف إلى إشراك أقوى وأوسع للجماعات المحلية في حياة المدرسة، من خلال شراكات مستدامة مبنية على مبدأ القرب؛ تضطلع بموجبها الجماعات المحلية بمسؤوليات جديدة على مستوى البنيات والتجهيزات والصيانة وأمن المؤسسات التعليمية. مما من شأنه أن يسمح للمدرسة بتركيز الاهتمام على مهامها التربوية والثقافية، وغيرها من الأنشطة المندمجة.

- التحكم في اللغات: يتعين على المنظومة نهج مقارنة جديدة للرفع من كفايات إتقان المتعلمين للغة الوطنية وللغتين أجنبيتين، على الأقل. في هذا الصدد، تقتضي تقوية اللغة العربية، في المقام الأول، بذل مجهود خاص يتجه نحو تحديث طرق تدريسها وتطوير آليات معيارية لتقويم مستوى التحكم فيها بانتظام؛ وكذا تركيز الجهود على إعداد مخطط موجه للتحكم في اللغات الأجنبية، يُعنى بتجديد تقنيات تدريسها وإتقان الكفايات التواصلية؛ الكتابية والتعبيرية، واعتماد برامج لتعميق تكوين المدرسين في اللغات، وتقوية الدعم التربوي في هذا الشأن. كما يتعين تمكين أكبر عدد من التلاميذ من تعلم الأمازيغية، التي تعد تراثاً مشتركاً لجميع المغاربة، وبلورة إطار عمل وطني واضح يحدد وضعها في المنظومة التربوية.
- التوجيه التربوي وإعادة التوازن بين المسالك: من أجل ملاءمة أفضل للمدرسة وحاجات المحيط الاقتصادي، يتعين مراجعة وظيفة التوجيه داخل المنظومة، وإعادة التوازن بين المسالك وتحديد الكفايات الواجب اكتسابها من قبل المتعلمين، في السلكين الثانوي والعالِي. فعلى مستوى المسالك، يتعلق الأمر بعكس مجرى تدفقات نظام التوجيه، في اتجاه الرفع من نسب التوجيه نحو المسالك العلمية والتقنية. وبالنسبة للكفايات، فيتعين التركيز على إكساب المتعلمين مهارات النقد والمبادرة والحركية الثقافية والاقتصادية، ولاسيما عبر تشجيع التدريب بالوسط المهني والجمعي. ومن أجل ذلك، يمكن أن ينطلق العمل بمجهود استكشافي، على المستوى الجهوي، لمن وحرف المستقبل، وبمباشرة عملية التوجيه ابتداء من السنة الثانية من الإعدادي، فضلا عن تقوية هذا النظام برفع عدد مستشاري التوجيه، وبتفعيل الشبكات المحلية للتربية والتكوين.

6. من أجل تعاقد لتجديد الثقة في مدرسة للجميع، وتعزيز تقدمها

إن الفرصة المتاحة اليوم لتجديد مدرستنا يجب أن تستثمر في اتجاه الدخول في زمن جديد؛ زمن الفعل والنتائج الملموسة، وهو ما يمر، بالضرورة، عبر المزيد من التعبئة حولها، وتوفير الوسائل اللازمة، وتقوية انخراط الاسرة التربوية في مشاريع تنميتها.

ولكي تكون التعبئة ناجعة، وجب تنظيمها وتحديد آلياتها وأهدافها بشكل أدق، حتى تصبح مهمة طبيعية ضمن النشاط العادي لمديري المؤسسات التعليمية والفاعلين المحليين والإدارة التربوية والمجتمع المدني. من هذا المنظر، ستوافر كل أكاديمية، وكل نيابة، وكل مؤسسة، على بنك للمشاريع والمبادرات المفتوحة على الشراكة والتعبئة، على نحو يمكنها من التجاوب مع كل فكرة خلاقة، أو مشروع مبتكر. ومن المؤكد أن «التعبئة من الأعلى» ستكون أكثر فعالية إذا نجحت في تحقيق نوع من الانسجام لتمثل المؤسسة التعليمية، وتنظيم النقاش العمومي حول المدرسة، وجعل الفضاءات المؤسساتية المحلية للتشاور والتعبئة، (مجالس التدبير، وجمعيات اباء التلاميذ بالخصوص)، أكثر فعالية.

كما أن دعم المدرسة يرتبط بتمكينها من الوسائل الضرورية لنجاحها. ففي مختلف أرجاء العالم، تتطلب الإصلاحات تكلفة ضخمة تتحملها الدولة والمجتمع. وبالنسبة للمدرسة المغربية، فإن هذه التكلفة جد هامة، بالنظر إلى التحديات التي تواجهها، ولإسيما تحدي تدارك التأخير والانخراط في مسار الجودة والإمتياز. ولا حاجة للتأكيد على أن الاستثمار في تربية ابنائنا وفي تكوين شبابنا يعد السبيل الأمثل لتهيئ غد أفضل لبلادنا.

في هذا الصدد، يتعين توجيه الجهود المالي الإضافي عبر آلية خاصة للتمويل والبرمجة، في شكل صندوق خاص أو قانون إطار. ومن شأن هذه الآلية استقبال التمويلات العمومية الإضافية، وكذا مساهمات مختلف الشركاء الخواص والمؤسسات المانحة، في إطار ميزانية الدولة، قبل نهاية الدورة التشريعية الحالية. وستتيح هذه الآلية، بتركيزها، أساسا، على الأوراش ذات الأولوية المتعلقة بالتعليم الإلزامي، رؤية أكثر وضوحا في البرمجة، ومرونة أكبر في التدبير، وتقويما أفضل للنتائج. كما أنها ستشكل رافعة لاستقطاب المزيد من الموارد المالية وتنويع مصادرها. في مقابل هذا الجهود المالي، ينبغي تقوية ترشيد الموارد من طرف القطاعات الوصية على المنظومة، المدعوة إلى استغلال الموارد وإمكانات عقلنة التدبير المتوفرة.

وأخيرا، فإن إنجاز مشروع مدرسة للجميع يستدعي إرساء تعاقد جديد مع هيئة التدريس، أساسه الثقة في المدرسة المغربية، وتعزيز سبل تقدمها؛ ذلك أن الاسرة التربوية ما فتئت تثار، وفي ظروف صعبة أحيانا، على إنجاز اجيال توجد في عهدها. ويمكن أن ينتظم هذا التعاقد حول دينامية حوار اجتماعي بناء بين مختلف الاطراف المعنية، قوامه ضمان حق التلاميذ في تعليم ذي جودة، وتجديد مهنة التدريس في اتجاه مهنيتها واثميتها، مع التعاقد على أهداف محددة وقابلة للتقويم والتطوير، من شأنها ان تجعل هيئة التدريس تضطلع بدورها الحاسم في إنجاز الإصلاح العميق لمنظومة التربية والتكوين.